



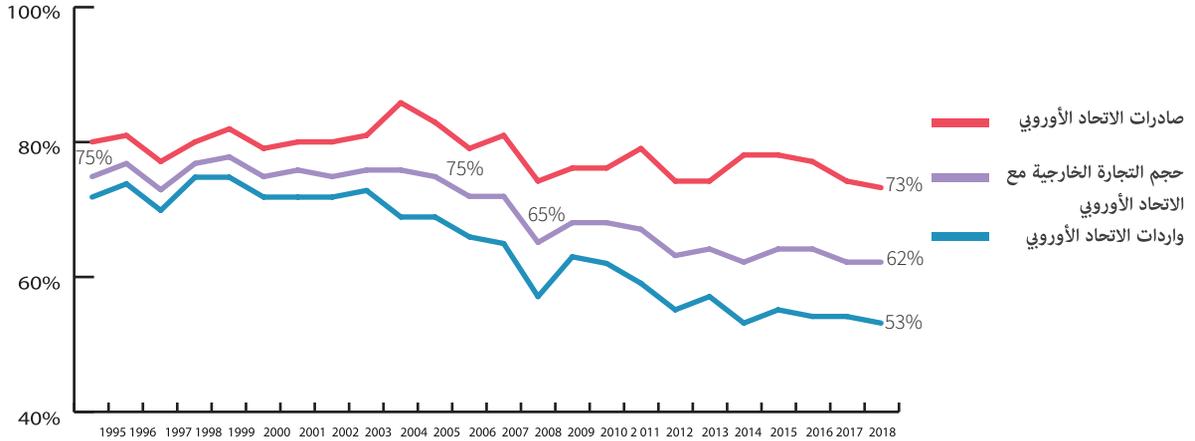
### لم يعد الاتحاد الأوروبي يمثل إلا 62% فقط من حجم التجارة الخارجية في تونس

#### النقاط الرئيسية:

- بين سنتي 1995 و 2005 ، كانت نصيب الاتحاد الأوروبي من التجارة الخارجية مع تونس 75 % .
- منذ سنة 2005 ، ما انفكت حصة الاتحاد الأوروبي من الإنخفاض لتصل إلى 62 % في سنة 2018 .
- تمكنت تونس من تنويع وارداتها ولكنها لم تتمكن من تنويع صادراتها لأسباب تتعلق بهيكل رأس المال للشركات التونسية .

#### العنوان: حصة الاتحاد الأوروبي في التجارة الخارجية التونسية في الفترة 1995-2018

إنتاج: المرصد التونسي للاقتصاد  
المصدر: DOTS IMF



« يعتبر الاتحاد الأوروبي الشريك الأول لتونس بما يقرب من 80 % من وارداتها وصادراتها.1 كان هذا التصريح وفق وزير الخارجية خميس الجهنواوي قبيل مغادرته في 16 ماي 2019 تونس في زيارة إلى بروكسل في إطار مشاركته في مجلس الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وتونس. إذا كانت هذه الأرقام صحيحة حين وقعت اتفاقية الشراكة في عام 1995 ، فإن أحدث البيانات المتاحة تظهر موقفاً مختلفاً للغاية.

مثل الاتحاد الأوروبي كما يوضح الرسم البياني حوالي 75% من حجم التجارة الخارجية لتونس بين سنتي 1995 و 2005. وبعد ثلاث سنوات ، في عام 2008 ، انخفضت حصة الاتحاد الأوروبي إلى 65% من التجارة الخارجية لتونس. و منذ ذلك الحين ، تواصل إنحدار حجم المعاملات التجارية مع الاتحاد الأوروبي ليصل إلى 62 % في عام 2018. وهي نسبة أدنى بكثير من النسبة المعلنة . في الواقع ، بالنظر إلى أن أكثر من 60 % من الصادرات التونسية تصنعها شركات غير مقيمة ذات رأس مال أوروبي مهيمن ، فمن الطبيعي أن تظل حصة الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي مرتفعة للغاية حتى سنة 2018 حيث بلغت بنسبة 73 % من مجموع الصادرات. لكن صعود الصين ، خاصة في السلع التجهيزية (انظر إلى ما وراء الأرقام 20) ، أجبر هذه الشركات التونسية ذات رأس المال الأوروبي على تنويع حاجتها المستوردة ، مما قلل من حصة الواردات الأوروبية التي لم تعد تمثل سوى 53 % من مجموع الواردات إلى تونس. وبالتالي فإن اعتماد التجارة الخارجية التونسية على هذه الشركات التونسية ذات رأس المال الأوروبي يمنع تونس من تنويع صادراتها نحو أسواق ذات معدل نمو واعد و يفسر رؤية الجينهاوي «لإرساء قواعد لاقتصادنا في المنطقة الاقتصادية الأوروبية».

<sup>1</sup><https://www.leaders.com.tn/article/27117-jhinaoui-a-bruxelles>